الاقتصادية والسياسية في العالم العربي نظرا لان التخلص من الامتيازات النفطية ، التي ليست سوى ادوات للاستعمار الجديد ولقرض التبعية الاقتصادية يعني كسر القيود التي تكون عائقا حقيقيا امام الممارسة الحرة للارادة الوطنية السياسية والاقتصادية(٨). وهذا موضوع هام يستحق كل دراسة عميقة وتخطيط شامل ويجب ان لا يخل عليه خبراؤنا بما يستحقه من بحث واع عميق بحيث تكون لدينا ، في انتظار حلول لحظة التأميم ، دراسات كاملة وافكار متبلورة ومشاريع ومخططات جاهزة ومدروسة لفترة ما بعد التأميم(٩).

وسنكتفي بان نوجز هنا ما سبق ان اشرنا اليه خلال البحث حول كيفية استخدام النفط في المدى القصير ، بعد ان يتم تأميمه كسلاح في معاركنا المصيرية .

وأول ما يخطر على البال بالبداهة استخدام فائض الدخل الذي كان يذهب للشركات الاجنبية من اجل الصرف على المعركة بتقديم العون الحقيقي الفعال للثورة الفلسطينية والصرف على اكتساب وسائل التسليح الحديث وكافة وسائل كسب المعركة . وزيادة الموارد العربية نتيجة التأميم يمكن البلدان المنتجة بان تسهم بقدر اكبر في متطلبات المعركة دون تعطيل مشاريع التنمية الحيوية او حتى فرض سياسات تقشف صارمة على شعوب هذه البلدان . وينبغي لهذا الغرض انشاء صندوق مشترك للمعركة تساهم فيه البلدان المنتجة بمبالغ كبيرة هامة تفوق كثيرا المساهمات الرمزية التي تقدمها الان بالشكل الذي يتناسب مع اهمية مصادرها النفطية ويعكس مشاركتها الحقيقية في اعباء المعركة. ومن الممكن بالطبع السير مع انصار اجراء حجب النفط عن الدول المعادية والمجندين له الذين يعتبرون ان هذا الاجراء هو اكثر اجراءات الضغط على الاعداء فعالية واكبرها اثرا . فتأميم النفط لا يحول دون الاقدام على حجب النفط بل على العكس من ذلك فان اجراء الحجب يصبح اكثر فعالية لان بامكاننا حينذاك ان نمارس الاشراف الكامل على تنفيذ هذا الاجراء ومنع التلاعب فيه . فمسألة حجب النفط لا تتعارض مع الاقدام على التأميم وهي تبقى مسألة منفصلة بمعنى ان لها مزاياها ومساوئها الخاصة . ولقد سبق ان بينا رأينا الشخصي في هذا الاجراء والشروط التي نعتقد انه لا بد من توافرها ، لو تقرر اتخاذ هذا الاجراء ، من اجل ضمان فعاليته . ولن نعود هنا لمناقشة هذه المسألة.

ومن الممكن كذلك اللجوء الى بعض الاجراءات الجزئية ، التي اشرنا اليها سابقا ، وذلك كوسائل تكميلية للضغط : فمن الممكن مثلا بحث اللجوء الى تخفيض الانتاج العربي لفرض المضايقات على الدول المستهلكة المعادية وفرض المجاعات النفطية الجزئية عليها، كما يمكننا السعي لرفع اسعار نفطنا ، عن طريق جبهة عربية موحدة وبالتنسيق مع بلدان منظمة الاوبيك وباستغلال اهمية نفطنا ، وذلك لالحاق الضرر المادي بالبلدان المعادية المستهلكة له وتحقيق المزيد من الموارد لنا للصرف على معركتنا العسكرية وعلى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الممكن ايضا النظر في اقتراح فرض ضريبة على تصدير نفطنا ، يمكن ان تسمى ضريبة تحرير مثلا ، الى اخر ذلك من الاجراءات التي نرى من المناسب اللجوء اليها والتي تمكننا سيطرتنا على النفط من تنفيذها بحرية وفعالية .

خاتمة

يتبين من خلال هذا البحث ان تأميم النفط العربي هو الطريق الصحيح لاستخدام سلاح النفط استخداما شاملا متكاملا ووضعه في خدمة قضايانا ومعاركنا المترابطة والمتداخلة. وعلى ضوء جميع ما تقدم فان باعتقادنا ان تأميم النفط العربي عملية ممكنة تماما ، سواء من الناحية الفنية او المالية او الاقتصادية او القانونية ، وتتوفر كافة العناصر اللازمة لنجاحها . ولكن ذلك لا يعني ان العملية لا بد ان تتم بسهولة ودون تضحيات او عقبات او دون اعداد وحذر : ان تأميم ثرواتنا النفطية الهامة هو خطوة ضخمة جبارة ستكون